جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
جامعة بيرزيت
كلية الحقوق والإدارة العامة
دائرة الإدارة العامة

المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات

ورقة بحثية بعنوان
مستوى الاستقرار في الاقتصاد وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني

إعداد
معن أحمد سلحب

باحث في مجال التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة
مدير دائرة الكتب الإحصائية السنوية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ماجستير تنمية مستدامة – جامعة القدس

القدس – فلسطين
1440 هـ / 2019 م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	1
1. المقدمة	3
2. هشاشة الدول والمجتمعات	4
1.2 قياس هشاشة الدول	7
2.2 لماذا مقياس الدول الهشة FSI	8
3.2 مقياس الدول الهشة FSI	9
3. الاستقرار الاقتصادي	10
1.3 مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع مقياس FSI	11
2.3 مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع البيانات الإحصائية	13
3.3 أثر مستوى الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمعات والدول	20

الموضوع **الصفحة**

4.3 مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني 21
4. النتائج 22
1.4 مستوى الهشاشة والاستقرار 22
2.4 مستوى الاستقرار الاقتصادي 23
3.4 مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة 23
5. الاستنتاجات 23
6. التوصيات 24
7. المراجع 24

1. المقدمة

تشكل هشاشة الدول (المجتمعات) التحدي الأكبر أمام تحقيقه تنمية ذات طابع مستدام، حيث إن الهشاشة مرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وبما أن الاستقرار هو مرادف الاستمرار والذي هو شرط الاستدامة، لذلك إن حدثت تنمية في أي مجتمع هش سيكون حكماً مصيرها عدم الاستدامة وضمن الظروف العادية. أسباب هشاشة الدولة معقدة ولكن لا يمكن التنبؤ بها، ولكن يمكن القول بما أن مفهوم الهشاشة مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويمكن دراسة هذه الظاهرة بالرجوع إلى المفاهيم الثلاثة للاستقرار للتنبؤ بأسبابها وإمكانية التقليل من أثرها على المجتمع (الدولة) حتى يتمكن الآخر من إحداث تنمية مستدامة.

أما على المستوى الفلسطيني فقد تعرض المجتمع الفلسطيني للعديد من الصدمات، بداية منذ أن تم شرعنة الاحتلال من خلال قرارات الأمم المتحدة، والتي كان أولها قرار تقسيم فلسطين رقم 181 والذي أصدر بتاريخ 1947/11/29 وبهذا القرار قاموا بتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى فلسطينيين يقطنوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بعد هذا الشرخ بعامين أي في العام 1949 كان الرد بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي قامت بتصنيف الفلسطينيين إلى فلسطيني لاجئ وفلسطيني غير لاجئ، وما كانت الأونروا إلا مطرقة دولية على النسيج الفلسطيني.

وفي العام 1967 تزايدت عمليات الطرق على هذا النسيج حيث تم تقسيمهم إلى فلسطينيي الضفة الغربية (تحت وصاية المملكة الأردنية الهاشمية)، وفلسطينيي قطاع غزة (تحت وصاية جمهورية مصر العربية) بكل ما تحمل كلمة الوصاية من تبعات قانونية، وسياسية، واقتصادية واجتماعية، حيث ساهم في زيادة التصدعات والتشرخات في المجتمع الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى البيئي. علما بان عمليات الاتباع أو الوصاية ظاهرها إداري فقط (أي إدارة الأزمة) ولم تتسم أهداف هذه الوصاية إلا بالإجراءات التي من شأنها أن تقلل العبء الاقتصادي أو الاجتماعي على الفلسطينيين. وبقي الحال عليه بعيد نكسة 1967 حتى تاريخه. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد مخرجات اتفاقية أوسلو، حيث قيدت السلطة بمجوعة من الاتفاقيات التي لم تزد الأمر إلا سوء، وبمحاولة فرض مجموعة من الحلول للقضية لم تكن إلا مطرقة تزيد بطرقها على هذا المجتمع بمزيد من التصدعات والتشرخات، والذي انعكس على شكل حالة من عدم الاستقرار النسبي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي تزيد من صعوبة إحداث حالة من التنمية المستدامة في ظل هذه الحالة من عدم الاستقرار. وخلال كل مرحلة من المراحل سابقة الذكر كان الاحتلال يمارس دوره الاستعماري والإحلالي لإضعاف مكونات المجتمع الفلسطيني بمحاولة لمحو الوجود الفلسطيني في هذا العالم.

كان الأمر الهام بعد ضياع الأرض وانتزاع كافة الموارد الطبيعية، الصراع للحفاظ على العنصر البشري الفلسطيني، هذا العنصر البشري منذ أكثر من 100 عام قام بردود فعل على كل هذه الإجراءات التي أدت إلى إحداث هذه الهشاشة، وزرع حالة الاستقرار الفلسطيني بهدف إحداث تغير جوهري، حيث انه من المستحيل البقاء على حالة العبودية والتبعية الاقتصادية والسياسية والتي انعكس أثرها على الواقع الاجتماعي. ولكن قبل الحديث عن إحداث هذه التنمية المستدامة التي تتناسب مع تضحيات هذا الشعب، وفي ظل هذا الاحتلال لا بد أولا من تشخيص وقياس مستوى الهشاشة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ثم ننظر ما هي أفضل الحلول للحد من تلك الهشاشة والحصول على مستوى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ونقوم بإحداث طفرة جينية في مفهوم التنمية بحيث تستخدم التنمية في هذه الحالة بكل أبعادها وعناصرها كأداة من أدوات التحرر من هذا الاحتلال.

2. هشاشة الدول والمجتمعات

عندما اجتهدت المؤسسات الدولية في تعريف التنمية المستدامة، قالوا إنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"[1]. وعليه صبغت التنمية حتى تستدام بالحق في الإنجاز، وهذه الضرورة بالحق يتناسب مع القوة ولا يتناسب مع الهشاشة حتى تستطيع الدول عندها بالحفاظ على حقها في تحقيق التنمية والتخلص من كون قدراتها ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات متبادلة مع المجتمع، والتي تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية[2]، أي ألا تكون دولة هشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى المستوى الاقتصادي تكون القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية[3]. وهنا يكون الحل السحري بمرونة النظام، وهنا يقصد به قدرة النظام (أكان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي) على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج[4].

إن مصطلح هشاشة الدول مصطلح حديث التداول في أدبيات التنمية، ولكن مع حداثة هذا المصطلح أصبحت هذه الكلمة محورية عند الحديث عن الغايات والأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة SDGs، وخاصة أن الدولة عادت إلى الظهور كمحور أساسي عند الحديث عن استراتيجيات إحداث أي تنمية مستدامة في أي مجتمع. كما أن النصيب الأكبر من مؤشرات التنمية المستدامة تعتمد على مدخلات ومخرجات الدول.
عرّف قاموس أكسفورد مصطلح "الهشة" بأنها "سهلة التكسر أو التلف" أو "حساسة وضعيفة". عند التعمق بمصطلح "الهشاشة"، فإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: هشاشة ماذا؟. عندما نتحدث عن هشاشة الدولة، فإن الدولة الهشة؛ هي الدولة الغير قادرة على الوفاء بمسؤوليتها كمزود للخدمات الأساسية والسلع العامة، مما يؤدي بدوره إلى تقويض شرعيتها. وهذا له عواقب على المجتمع ككل، مما يهدد سبل العيش، ويزيد من الانكماش الاقتصادي والأزمات الأخرى التي تؤثر على الأمن البشري واحتمال نشوب صراع مسلح. وبهذا المعنى تشكل مجموع هذه الظواهر الهشاشة.

وعندما نتحدث عن هشاشة المجتمع، فإننا نتحدث عن الصراعات العنيفة وغيرها من الأزمات التي هي من صنع الإنسان وتشكل هشاشة في حد ذاتها. وبهذا المعنى، فإن الهشاشة هي تخص المجتمع، وبالتالي يتم تعريفها على نطاق أوسع، وتشمل أي نوع من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وفي هذه الحالة يطلق على هذا الوضع بـ"الوضع الاجتماعي الهش"[5]. وتعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية[6].

من جهة أخرى أكد الباحثون على أن "الهشاشة" هي مفهوم معقد ومتعدد الأوجه. وأنه لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول دوليا للهشاشة، حيث إن الباحثين وراسمي وصانعي السياسات على حد سواء يصورونه بطرق مختلفة. ومع ذلك هناك بعض الإجماع لدى الساسة ومجتمعات المانحين حول تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الهشة[7]. فوفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المنطقة أو الدولة الهشة هي التي لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بنائية متبادلة مع المجتمع. كما أن المناطق أو الدول الهشة تعتبر أيضا أكثر ضعفا على صعيد الصدمات

[1] دوجلاس، م. 2000: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، جمهورية مصر العربية. ص17.
[2] http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/291
[3] http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability
[4] المجتمعات الأوروبية، 2009: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، إيطاليا. ص 72.
[5] Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany. P 2, P P 25-26, P 30.
[6] مرجع (2)
[7] مرجع (4)

الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. وتشير الهشاشة إلى طيف واسع من الحالات: دول تعاني من أزمات، ودول في حروب، ودول في سياق إعادة الإعمار، ودول فيها الأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر المدقع[8].

وأكد مركز ويلسون في تقريره حول إشراك الدول الهشة في مشروع القيادة وبناء قدرات الدولة أن الدول الفاشلة هي دول لا تستطيع حكوماتها توفير الأمن أو الخدمات الأساسية أو القدرة على اتخاذ القرار في أجزاء كبيرة من الأراضي التي تتمتع بسيادة عليها[9]. وعلى الرغم من الاختلافات في تعريف هذا المصطلح إلا أننا نجد هناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الأدبيات.

وهناك مرادفات كثيرة لمصطلح الدولة الهشة، منها الدولة الفاشلة إضافة إلى شبيهة الدولة، والدولة المنهارة، والدولة الرخوة، والدولة المائلة إلى الفشل، والدولة المعرضة للخطر، والدولة المأزومة، والدولة الضعيفة، وظهور هذه المرادفات الكثيرة أدت إلى التداخل بين الدراسات والأبحاث علما بانها تصف الظاهرة نفسها.

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من أكثر مرادفات الدولة الهشة استخداماً وأكثرها ارتباطاً، فنجد الكثير عندما يتحدث عن الدول الهشة يضعون بين قوسين الدول الفاشلة، كأنهم يقولون لمستخدمي المصطلح أن مصطلح الدولة الهشة ما هو إلا تعبير جديد وحديث وبديل للدولة الفاشلة، وعليه للبحث في تاريخ مصطلح الدولة الهشة لا بد من البحث في تاريخ الدولة الفاشلة.

وقد اتجه الباحثون إلى القول إن الدول تصل إلى اقصى درجات الهشاشة عندما تكون غير قادرة وعاجزة عن الوفاء بوظائفها. حيث أكدوا أن من أهم وظائف السلطة السياسية وواجباتها، توفير السلع الأساسية والخدمات لمواطنيها (كتنظيم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية ذات كفاءة عالية، توفير نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم، ولعل تحقيق الأمن والأمان في قمة هرم تراتبية السلع والخدمات الأساسية، الذي يضمن توفير والتمتع بالسلع والخدمات الأخرى)[10].

وللبحث في تاريخ المصطلح أكد الباحثون أن ظاهرة الفشل لدى الدول قديمة الوجود، لكن الأدبيات بدأت بتناولها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة مع بداية انهيار الحكومة الصومالية. هذا الأمر دفع المفكرين للبحث في محددات وتبعيات فشل الدولة. ونجد أن خوري في مقالته حول "مفهوم الدولة الفاشلة -كيف نشأ وتطور" يؤكد أن في مطلع الثمانينيات بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة، ويتفق مع الباحثين في أن الترويج للمصطلح كان في مطلع التسعينيات إبان انهيار منظومة الدولة في الصومال[11].
وعند الحديث عن انهيار منظومة الدولة والتي تصنف على أنها أسمى أنواع المنظومات الاجتماعية تماسكاً وقوة، لاعتماده على كم هائل من الأنظمة والقوانين التي تحكم تماسكها المجتمعي للحفاظ على المصالح العامة والخاصة. ولكن في جميع الأحوال هناك نظام يحمي تماسكها لذلك فشلها أو حتى هشاشتها لو تفاقمت ستخلف من ورائها كوارث إنسانية. لذلك لا بد من التعمق في مفهوم الفشل لضمان عدم صبغ هذه الصفة لدول لا تنطبق عليها، وذلك لان هناك تبعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لأي دولة توصف بانها دولة فاشلة.

[8] مرجع (2)

[9] Woodrow Wilson Center, 2009: Engaging Fragile States, an International Policy Primerm, Lessons from Recent Research and Practice, By Michael Lund, Project on Leadership & Building State Capacity. UAS,Washington, D.C.

[10] العنبر، أ. محمد، أ. 2014: مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة. مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد 1، العدد 19، ص ص 157-188.

[11] مرجع (10)

في العام 1993، و1995 ظهرت دراستان كان لهما الدور الأساسي في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة عند كثير من الباحثين، كانت الأولى عام 1993 لجيرالد هيرمان وستيفن راتنر عن الدولة الفاشلة، أما الثانية كانت في العام 1995 وهي لوليام زارتمان عن الدولة المنهارة. خلصت الدراسة الأولى إلى أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل، ولكن عند النظر في هذا الخلاصة نجد أنها تصدر حكما على كثير من الدول بانها فاشله فقط بقياس مدى الدور الذي تلعبه كونها كيان مستقل. وعند النظر إلى القيود والإجراءات المهينة الذي تفرضه المؤسسات الدولية للإقراض وخاصة صندوق النقد الدولي أو حتى الدول المانحة من خلال القروض التي تمنحها للدول والشروط المرتبطة بمنح هذه القروض لقلنا إن جميع الدول المقترضة هي دول هشة أو حتى فاشلة. علما بان هذه النتيجة لا تتناسب مع واقع كثير من الدول المقترضة، كما أن هناك دول كثيرة ترتبط بمصالح مع دول أخرى ولا يمكن القول إنها لا تلعب دورا مستقلاً بناء على منظومة المصالح المشتركة. أما الدراسة الثانية والتي كانت في العام 1995 فقد خلصت للقول إن الدول المنهارة هي تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها. وقد خلص البروفسور خوري في أن تعريف الدولة الفاشلة لم يكن وليد الصدفة، ولم يظهر فقط كرد فعل لظاهرة حديثة يجب تعريفها، حيث أكد أن كثير من الدول تصبح فاشلة (هشة) عندما تكون سيادتها مقيدة بسبب تعرضها لضغوط خارجية على شكل عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، أو وجود قوات أجنبية على أراضيها[12].

ويمكن التعرف إلى بعض خصائص هذا المفهوم، ومنها عدم قدرة الدولة أو رغبتها في حماية المواطنين واعتبار نفسها فوق القانون المحلي أو الدولي، فتمارس العنف وترتكب العدوان، أو تعاني عجزا ديمقراطيا يجرد مؤسساتها الحكومية من جوهرها الحقيقي. ومن خلال هذه السمات والخصائص، أشار خوري إلى الدافع الاستعماري خلف هذه المفاهيم حيث يصبح من السهل جدا اتهام الدول بانها فاشلة من دون وجود وقائع أو حقائق تدل على فشلها، وهنا يكمن الالتباس والافتقار إلى الدقة في المفهوم. ولا يمكن الحكم على فشلها بمعزل عن محيطها الإقليمي ومستجدات النظام الدولي وقضاياه[13].

وقد عالج تشومسكي بكتابه "الدول الفاشلة -إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" هذه الجدلية بحسم أن التعريف يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى. حيث أكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية أنما لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضح[14].

ولكن لا يمكن من كل هذا القول إن قياس فشل الدول لا يمكن استثماره كأداة لتنمية المجتمع وهذا ما أكده تشومسكي، حيث إن استخدام قياس مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والوفاء باحتياجات أفراد شعبها الأساسية (صحة وتعليم وخدمات عامة ورفاه) وبشكل مستمر يساعد الدول على التعرف على الفجوات التي تعزز فشلها وهنا الاستمرارية في القياس يضمن المعالجة المبكرة عند ظهور أي آفة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ومما يؤدي على المدى الطويل إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي إحداث حالة من التنمية يمكن صبغها بالمستدامة[15].

[12] https://www.raialyoum.com/index.php/مفهوك-الدولة-الفاشلة-كيف-نشأ-وتطور-ول/

[13] مرجع (12)

[14] تشومسكي، ن. 2007: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 137

[15] مرجع (14)

1.2 قياس هشاشة الدول

أصبحت هشاشة الدولة كلمة مهمة في سياسة التنمية الدولية. في الوقت الذي تحرز به الأبحاث والدراسات تقدم كبير في فهم أفضل لمفهوم الهشاشة، تبقى هناك العديد من القضايا بحاجه إلى جهد أكبر لحلها في موضوع هشاشة الدول وكان أهمها مسألة كيفية قياس الهشاشة. حيث لا يوجد غنى عن توفير مقاييس تمتاز بالدقة والجودة المرتفعة وموثوقة تساعد لتحسين جودة البحث العلمي في موضوع هشاشة الدولة، ولإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تفضي لتحسين أداء الدولة وبالتالي الحد من هشاشتها [16].

ان نتائج قياس هشاشة الدول ليست بالاحتمالية (مثال: نعم، هناك هشاشة أو لا، لا يوجد هناك هشاشة) إنما هي مقياس تدرجي ضمن مدى معين يعتمد على منهجية كل مقياس (مثال: أن يكون المدى من 0.00 حتى 120.00 كما هو الحال بمقياس الدول الهشة FSI). حيث يمكن أن تكون ظاهرة الهشاشة في الدولة موجودة بدرجة كبيرة أو بدرجة أقل. وبناء على ذلك تكون ظاهرة هشاشة الدول ليست حصرياً على البلدان النامية، ولكن يمكن أن تكون على أشكال ودرجات في البلدان المتقدمة. وهنا أوكد عند دراستي أو عند القيام بالبحث في قياس هشاشة المجتمع الفلسطيني لا أكون قد قدمت حكم مسبق على أن هذا المجتمع أو الدولة أنها هشة أو أنها دول نامية أو متخلفة وعليه لا يمكن إحداث تنمية فيه، ولكن الحديث هنا يكون عن موقع المجتمع الفلسطيني من مقاييس الهشاشة والذي تخضع له كل الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة إن صح التعبير.

إن الزيادة الحادة في عدد الدراسات حول موضوع هشاشة الدول/المجتمعات أدت إلى ظهور عدد كبير من مقاييس الهشاشة والتي رافقت الزيادة الملحوظة بالاهتمام بموضوع الهشاشة أسبابها وتأثيراتها وسبل علاجها، لم يقابلها كم من الدراسات المنهجية الشاملة لهذه المقاييس. لذلك لابد من عمل مراجعة شاملة لاهم المقاييس المستخدمة لقياس الهشاشة. حيث قدم الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة (المعد من قبل معهد التنمية الألماني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) [17] تحليلاً مفصلاً ومقارنات لاهم هذه المقاييس من حيث تقييم الأساس الذي بني عليه المقياس ومنهجية العمل عليه والاستخدامات الممكنة لها، حيث أكد أن هناك 11 مقياس وهي:

1. مقياس برتلسمان للتحول -مؤشر ضعف الدولة (BTI-SW)
2. مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية (CIFP)
3. التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول (CPIA)
4. مقياس الدول الهشة/ الدول الفاشلة (FSI)
5. مقياس السلام العالمي (GPI)
6. مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي (IAG)
7. مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي (ISW)
8. دليل السلام والاستقرار الصراعات (PCIL)
9. مقياس عدم الاستقرار السياسي (PII)
10. مقياس هشاشة الدولة (SFI)
11. مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف (WGI-PV)

وكان هناك أثر للأبعاد التي تغطيها المقاييس والتي تعتمد على الأسس المفاهيمية التي بنيت على أساسها وتم بناء منهجية جمع البيانات على نتائج الدول ضمن المقياس الواحد. فعند النظر إلى جدول التالي نجد أن مقياس برتلسمان للتحول على سبيل المثال يرتكز على بعدين فقط وهما البعد الأمني والبعد السياسي فقط في قياسه الهشاشة للدول، وقد أغفل باقي أبعاد التنمية. وهنا لإثبات أي شك في أي من المقاييس والذي قد يروج لأجندة خفية، يحتاج المرء إلى مراجعة منهجية كاملة لهذه المقاييس أو يحتاج إلى إعادة قولبة المقاييس بما يتناسب مع احتياجاته البحثية. ولكن لا يمكن القول هنا إلى أنه إذا كان المقياس قد أغفل أحد

[16] مرجع (5)
[17] مرجع (5)

الأبعاد بأن المقياس غير قابل للتطبيق[18]. وهنا تكمن أهمية مسؤولية الجهة المسؤولة عن المقياس لضمان الشفافية، وحتى يتم اعتبار المقياس محايد، لا بد أن يتم نشر المنهجية التي تم العمل عليها عند نشر النتائج الخاصة به حول واقع الدول في المقياس الخاص بهم.

الأبعاد التي تغطيها مقاييس الهشاشة[19]

المقياس	أمني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
BTI-SW	x	x			
CIFP	x	x	x	x	x
CPIA		x	x	x	
FSI	x	x	x	x	
GPI	x				
IAG	x	x	x	x	
ISW	x	x	x	x	
PCIL	x	x	x	x	
PII		x	x	x	
SFI	x	x	x	x	
WGI-PV	x				

2.2 لماذا مقياس الدول الهشة FSI

قبل الحديث عن مقياس FSI الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، لا بد من الحديث عن سبب اختيار هذا المقياس عن باقي المقاييس من قبل الباحث. وللإجابة على هذا السؤال ظهر سؤال أخر وهو؛ هل هناك اختلاف بين نتائج مقاييس الهشاشة؟، علما بأن معظم المقاييس تعتمد على نفس مصادر البيانات وتطبق نفس المنهجية.

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم الاستعانة بنتائج لفحص تم حساب معامل الارتباط (R) لمقاييس الهشاشة الـ 11 لنتائج الدول وكانت النتيجة كما في الجدول التالي.

معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة[20]

المقياس	BTI-SW	CIFP	CPIA	FSI	GPI	IAG	ISW	PCIL	PII	SFI	WGI-PV
BTI-SW	1.00										
CIFP	0.81	1.00									
CPIA	0.61	0.56	1.00								
FSI	0.82	0.93	0.59	1.00							
GPI	0.79	0.78	0.66	0.82	1.00						
IAG	0.84	0.89	0.62	0.84	0.83	1.00					
ISW	0.82	0.92	0.69	0.85	0.75	0.94	1.00				
PCIL	0.58	0.63	0.10	0.65	0.57	0.22	0.57	1.00			
PII	0.64	0.72	0.48	0.74	0.70	0.69	0.52	0.49	1.00		
SFI	0.81	0.82	0.57	0.86	0.76	0.81	0.89	0.66	0.66	1.00	
WGI-PV	0.82	0.79	0.43	0.80	0.89	0.85	0.72	0.52	0.72	0.78	1.00

وبالنظر الى الجدول السابق نجد ان مقياس الدول الهشة FSI أكثر المقاييس ارتباطاً مع باقي المقاييس. وهذا ما شجع الاستعانة في هذا المقياس لتطوير اداة الدراسة.

[18] مرجع (5)
[19] مرجع (5)
[20] مرجع (5)

3.2 مقياس الدول الهشة FSI[21]

يستند مقياس الدول الهشة إلى إطار كاست لتقييم النزاعات (CAST) الذي تم تطويره في العام 1990، حيث تم تطويره لتقييم مدى تعرض الدول للانهيار. وقد تم تصميم إطار كاست لتقدير مدى التأثر في حالات ما قبل النزاع والنزاع النشط وحالات ما بعد الصراع، ولا يزال يستخدم على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات والممارسين الميدانيين وشبكات المجتمع المحلي. تم تطوير مقياس الدول الهشة (FSI)[22] من قبل مؤسسة صندوق السلام (FFP)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة منذ العام 2005، حيث تصدر تقرير لها بشكل سنوي (يستبعد التقرير عدد من الدول حتى يتم التصديق على مركزها السياسي في الأمم المتحدة، مثل: تايوان، فلسطين، قبرص الشمالية، جمهورية كوسوفو، الصحراء الغربية). تم الرجوع إلى مؤشرات المقياس وتم إعادة قولبته بما يتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني، ومع ضمان قابلية مقارنة النتائج مع الدول في التقرير السنوي لمقياس الدول الهشة. ويستخدم اثنا عشر مؤشرا لقياس حالة الدولة في أي لحظة. وفيما يلي قائمة بالمؤشرات المستخدمة في إطار كاست وكذلك المستخدمة في مقياس الدول الهشة (FSI).

نموذج مقياس الدول الهشة FSI

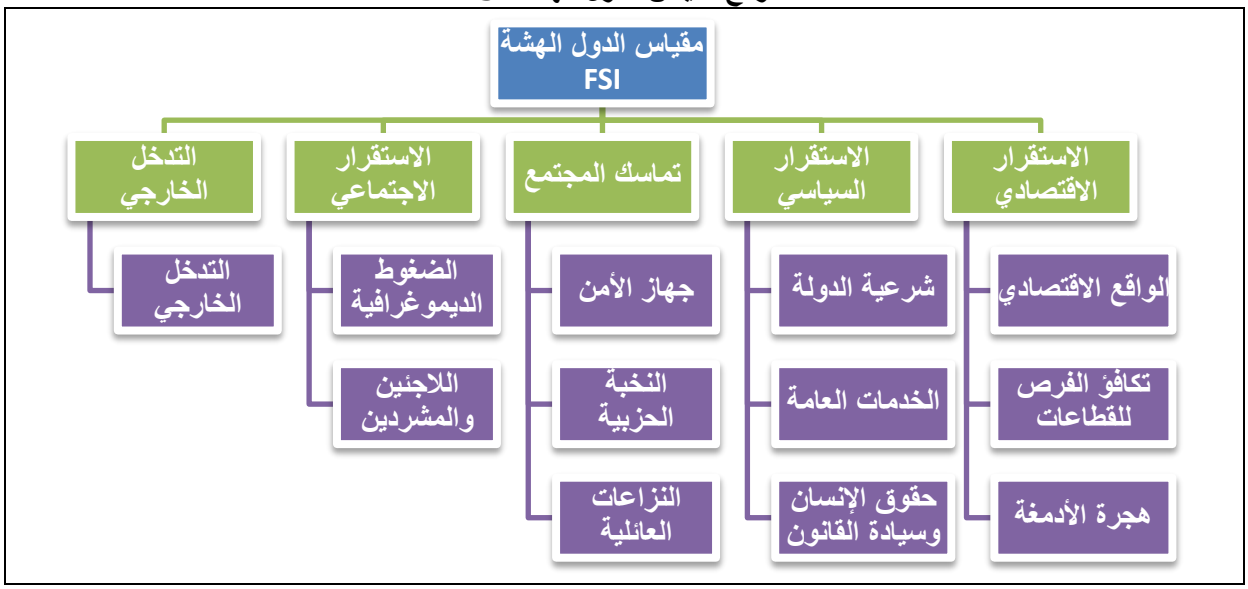

4.2 مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني حسب مقياس FSI:

تم قياس مستوى الهشاشة من قبل 80 مختص[23] فلسطيني، بلغ مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني 87.6[24]، ويصف هذا المستوى بناء على مقياس FSI للهشاشة على انه محذر، وقد وقعت فلسطين عند محاكاة مقياس FSI للهشاشة للدول العربية بين الأردن ولبنان.

مستوى الهشاشة حسب مقياس FSI لدول مختارة، 2017

[21] The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C. P6-P13

[22] http://fundforpeace.org/fsi/

[23] شملت الدراسة وكلاء الوزارات في الحكومة الفلسطينية والمحاضرين في الجامعات الفلسطينية الحاصلين على درجة الدكتوراه من تخصص اقتصاد وسياسة وعلم اجتماع وعلوم تنموية، ومسؤولي مراكز الأبحاث والمؤسسات الأهلية المختصة بالتنمية المستدامة.

[24] مدى مقياس الدول الهشة (0.0 أقل هشاشة – 120.0 أكثر هشاشة)

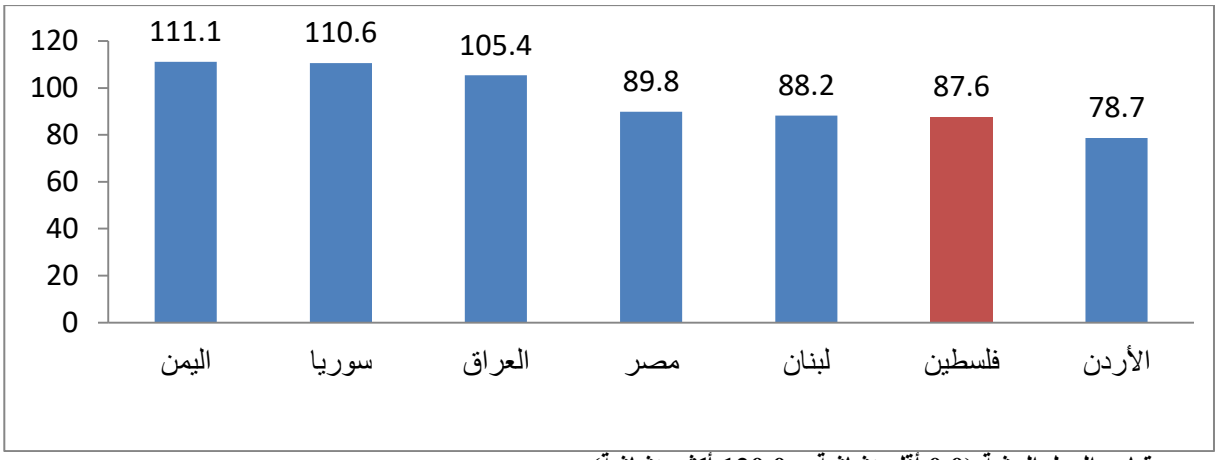

مدى مقياس الدول الهشة (0.0 أقل هشاشة – 120.0 أكثر هشاشة)

وعند دراسة السبب في هشاشة المجتمع الفلسطيني بناءا على نموذج FSI نجد أن انخفاض مستوى الاستقرار بسبب التدخل الخارجي والاستقرار الاقتصادي الأثر في ارتفاع مستوى الهشاشة، علماً بان باقي المحاور مستوى الاستقرار بها مرتفع نسبياً.

مستوى الاستقرار حسب المحاور الرئيسية لمقياس هشاشة الدول FSI في فلسطين، 2007-2017

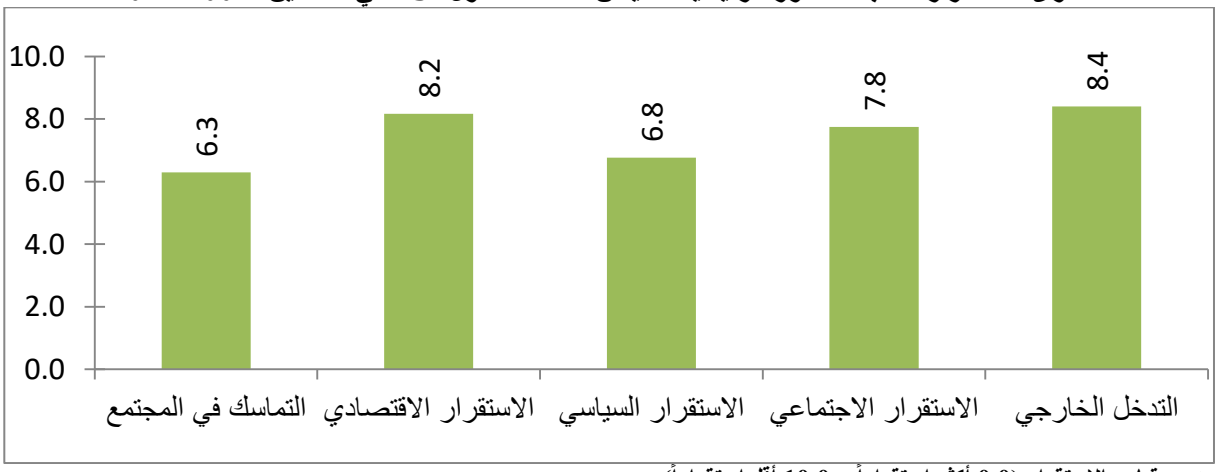

مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

3. الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الدراسات والأدبيات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالبا ما يتم المزج بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك لكون الاستقرار الاقتصادي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار المالي[25]. أما صندوق النقد الدولي فقد اتجه للقول إن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يكون بتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية.

وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتثبيط الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة. ولا مفر من أن ينطوي اقتصاد السوق الديناميكي على درجة من التقلب، وكذلك على تغير هيكلي تدريجي. أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم

[25] عبد المنعم، هـ. 2012: أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ص 3.

والبلدان الخارجية دون تقليص قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار[26]. أما التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة[27]. وهذا التعريف يناسب مع تعريف مرونة النظام وهو قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج[28].

1.3 مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع مقياس FSI

بلغ مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وخلال الفترة 2007-2017 وحسب مقياس FSI للهشاشة 8.2 وتصنف حالة الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الدول المحيطة هي الاسوء.

مستوى الاستقرار الاقتصادي حسب مقياس FSI لدول مختارة، 2017

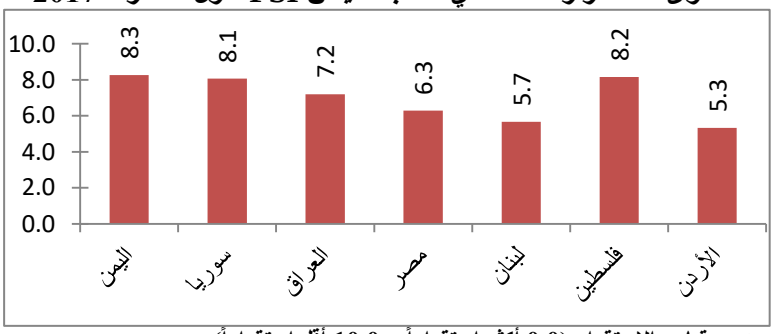

مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

يتم قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي حسب FSI من خلال قياس ثلاث مستويات، المستوى الأول يتعلق باستقرار الواقع الاقتصادي حيث بلغ مستوى الاستقرار بهذا المحور 8.8 وقد كان له الأثر بانخفاض الاستقرار الاقتصادي في فلسطين، أما المستوى الثاني فهو تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية حيث بلغ مستوى الاستقرار به 7.8، وأما مستوى هجرة الأدمغة وهو المستوى الثالث فقد بلغ 7.9.

مستوى الاستقرار في المستويات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي حسب FSI في فلسطين، 2017

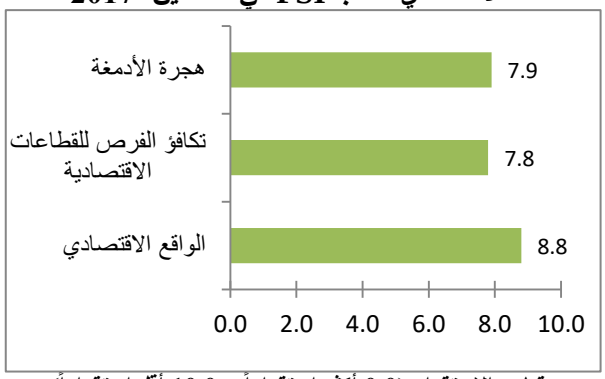

مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

1.1.3 مستوى استقرار الواقع الاقتصادي

يرتبط قياس مستوى استقرار الواقع الاقتصادي إلى قياس مجموعة من المستويات. وبالنظر إلى الشكل أدناه نجد أن جميع هذه المستويات كان واقع الاستقرار منخفض بشكل كبير جداً حيث كان مداه ما بين (8.3-9.4). وكان المستوى الأسوء الخاص بمستوى جذب للاستثمار الأجنبي (9.4) وما هو إلا انعكاس عن الواقع الاقتصادي الغير مستقر.

مستوى الاستقرار في مستويات الواقع الاقتصادي حسب FSI في فلسطين، 2017

[26] مرجع (3)
[27] مرجع (21)
[28] مرجع (3)

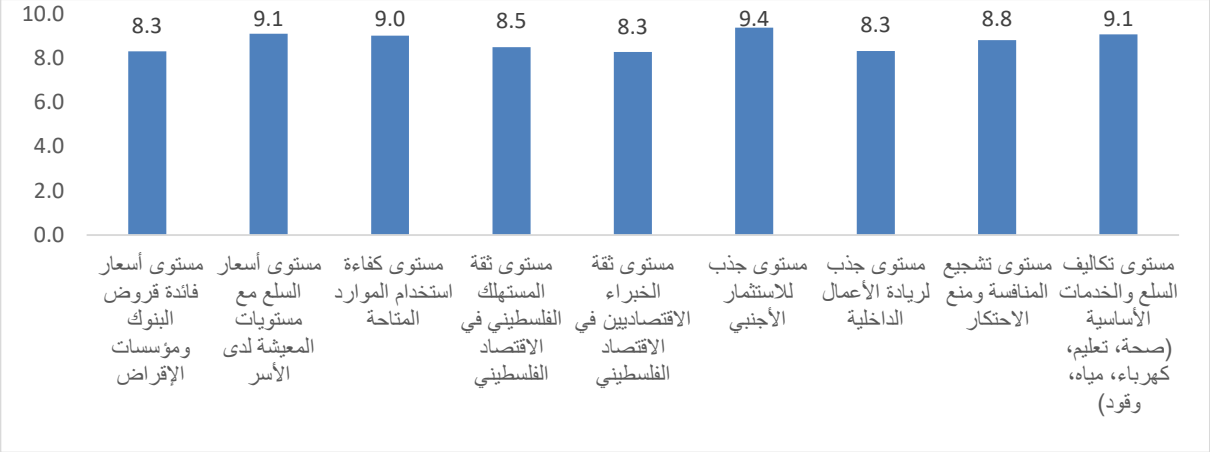

مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

2.1.3 مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية

كان مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية أفضل حالاً من الواقع الاقتصادي حيث بلغ مدلها ما بين (6.9-8.5). وكان المستوى الأسوء الخاص بمستوى تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب الوظيفي في مختلف القطاعات (8.5)، وهذا انعكس على مستوى تكافؤ الفرص.

مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية حسب FSI في فلسطين، 2017

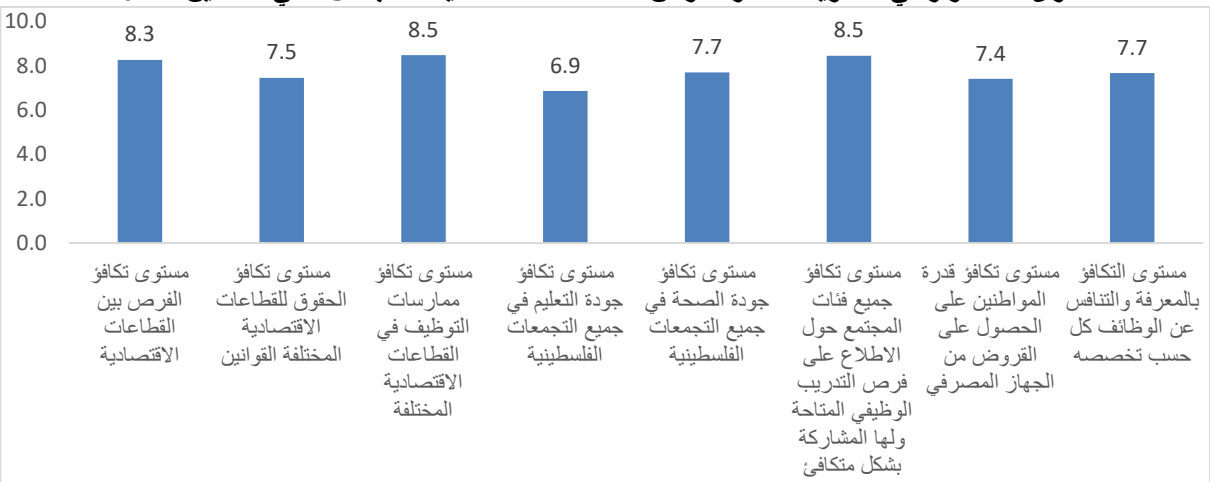

مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

3.1.3 مستوى هجرة الأدمغة:

كانت مدى الاستقرار في مستويات هجرة الأدمغة ومعززاتها في فلسطين منخفضة بشكل مرتفع جدا (6.6-9.2). وكان من أكبر معززات هجرة الأدمغة في فلسطين البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي حيث بلغ مدى استقرارها (9.2).

مستوى الاستقرار في مستويات مستوى هجرة الأدمغة حسب FSI في فلسطين، 2017

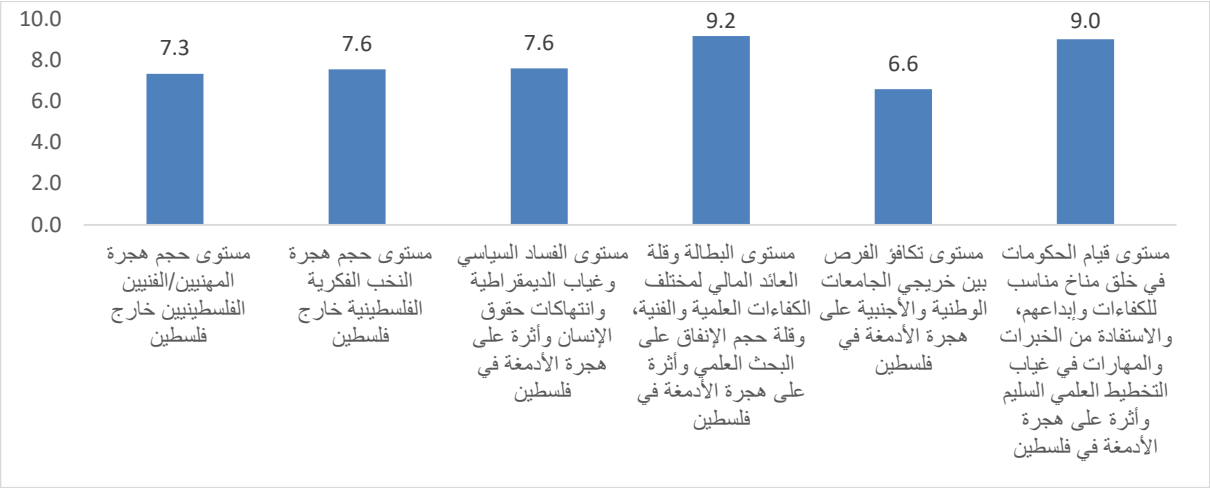

2.3 مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع البيانات الإحصائية

1.2.3 الاستقرار في قيمة الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مؤشر النمو في الناتج المحلي الإجمالي

إن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة معينة ما هو إلا مرادف للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في خلال تلك الفترة، حيث بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 بالمليون دولار أمريكي 13,686.4. حيث بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3.1%، مقارنة 6.6% في العام 2007.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2007-2017 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

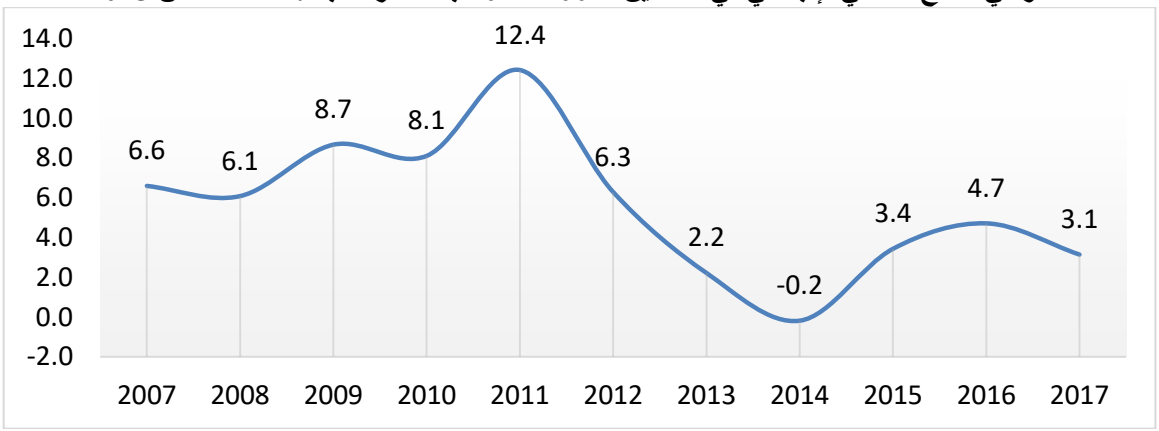

لكن الاتجاه العام للنمو خلال العقد الماضي كان متذبذب. فقد حدثت طفرة في العام 2011 كرد فعل على الانهيار الناتج عن العدوان على قطاع غزة في العام 2009. حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 12.4% وفي قطاع غزة حوالي 17.7% وقد ساهمت المنح المقدمة خلال الفترة (2008-2012) والتي قدرة بحوالي 11.4 مليار دولار بإحداث هذه الطفرة وذلك بناءً على بيانات البنك الدولي[29] حيث أنها مثلت 37.4% من إجمالي المنح المقدمة منذ العام 1993 حتى العام 2017.

قيمة المنح بالمليار دولار، باستثناء التعاون الفني في فلسطين، 1993-2017

[29] https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GRT.EXTA.CD.WD?end=2017&locations=PS&start=1993

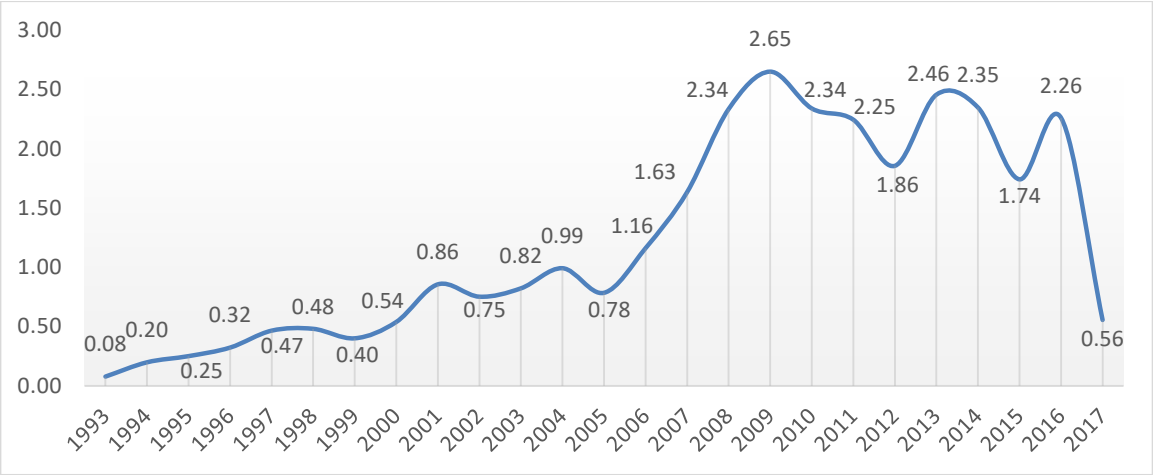

وفي العام 2014 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن أصبح سالباً 0.2%، ويمكن تفسير هذا التراجع في النمو إلى مجموعة من العوامل، أهمها أثر العدوان الإسرائيلي في العام 2014 على القطاع إضافة إلى استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج وخاصة في قطاع غزة. فقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 24.7% عام 2017، وهي أقل بكثير مما كانت عليه عام 2005، حيث بلغت 39.4%.

المرونة في النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2017:

وعند قياس مرونة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2017 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-57.0%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2017 كانت متوسطة وذات توجه سلبي، وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة.

ثانيا: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما على مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان هناك تذبذب في قيمة معدل التغير السنوي له خلال العقد الماضي بما يتناغم مع التذبذب في النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وعند دراسة مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2.4%، بينما انخفض في قطاع غزة بنسبة 2.9% عام 2017. وبالتالي زادت الفجوة بين نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس لهذه الفجوة تبعيات اقتصادية فقط، إنما يترتب عليه تبعيات اجتماعية وسياسية.

معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2007-2017

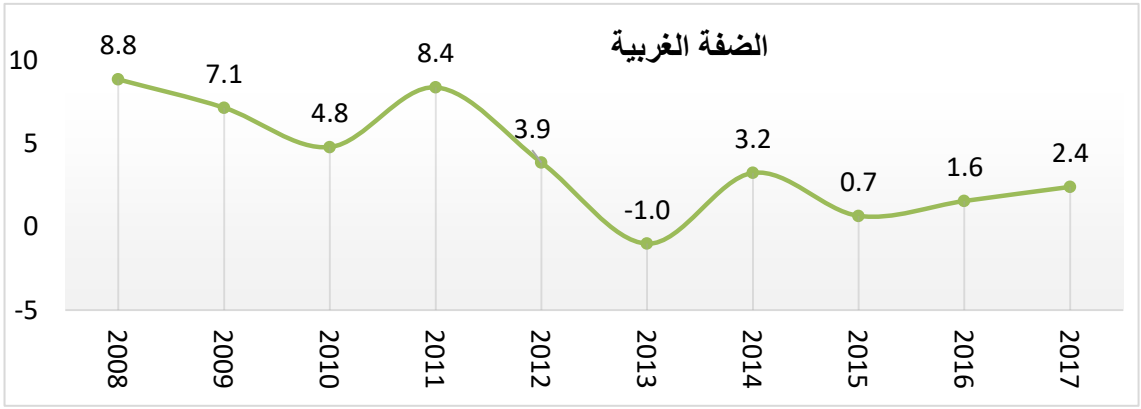

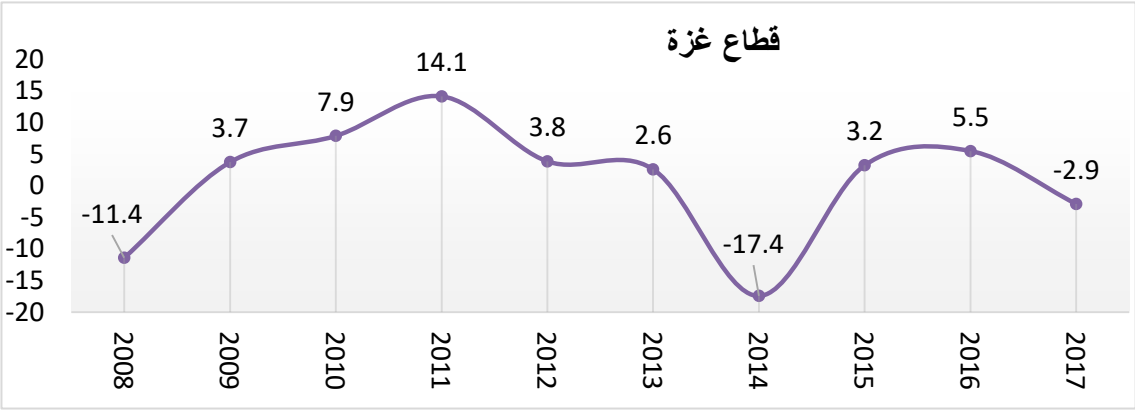

المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2017:

وعند قياس المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2017 في فلسطين نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-56.3%) وأما في الضفة الغربية فنجد قيمتها (-76.4%)، وفي قطاع غزة (-6.0%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2017 كانت متوسطة وذات توجه سلبي في فلسطين، في المقابل كانت قوية وذات اتجاه سلبي في الضفة الغربية، وكانت ضعيفة في قطاع غزة وذات اتجاه سلبي. وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثرها على واقع الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني.

ثالثا: مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

الاقتصاد الفلسطيني عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمثل هيكلية الاقتصاد، حيث يعتبر اقتصاداً خدماتياً نظراً للمساهمة البارزة لنشاط الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2007-2017

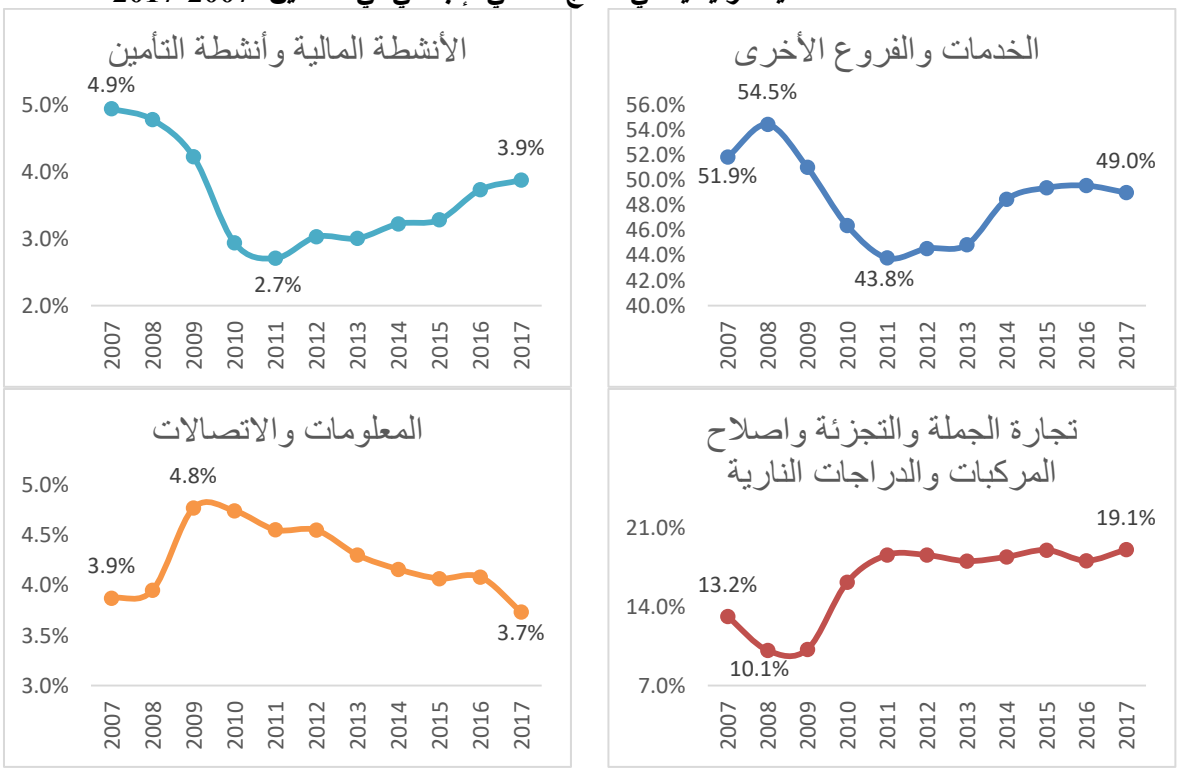

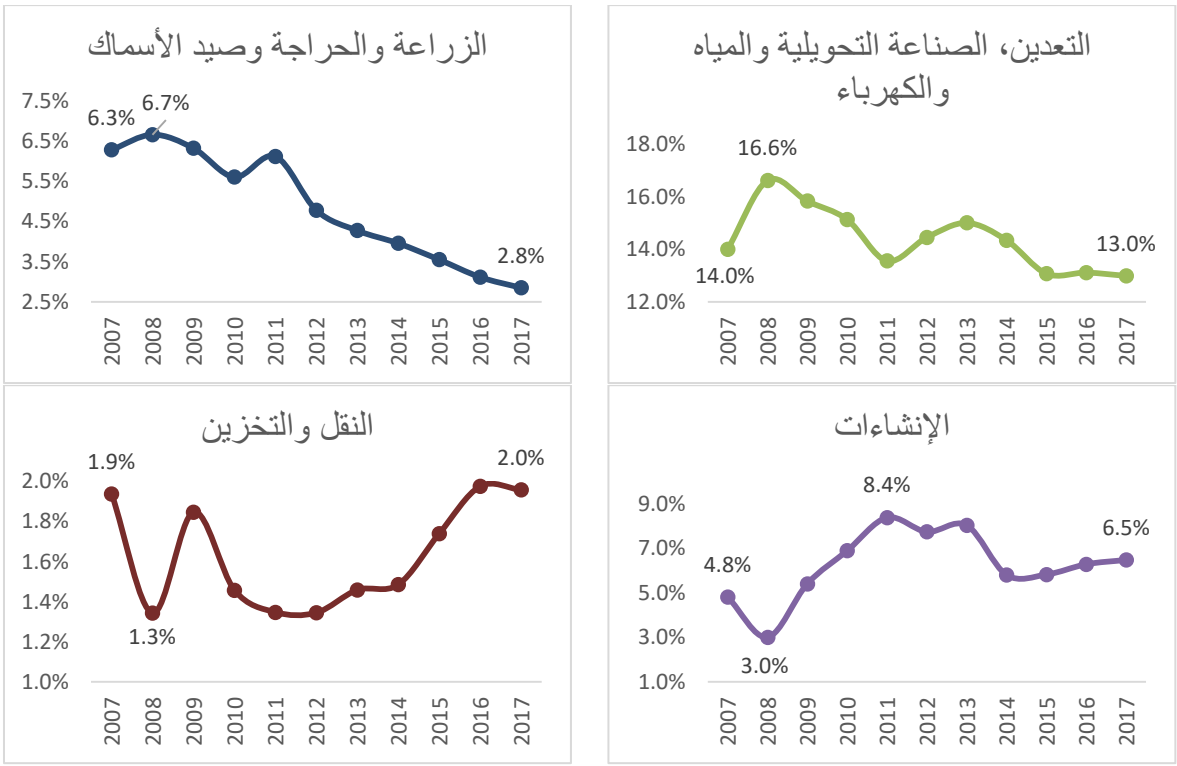

احتلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى من حيث طوال العشر سنوات وهو يشكل نصف حصة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل احتلت أنشطة النقل والتخزين المرتبة الأخيرة حيث بلغت متوسط حصة مساهمة الأنشطة خلال نفس الفترة 1.6%.

معدل النمو في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 2007-2017

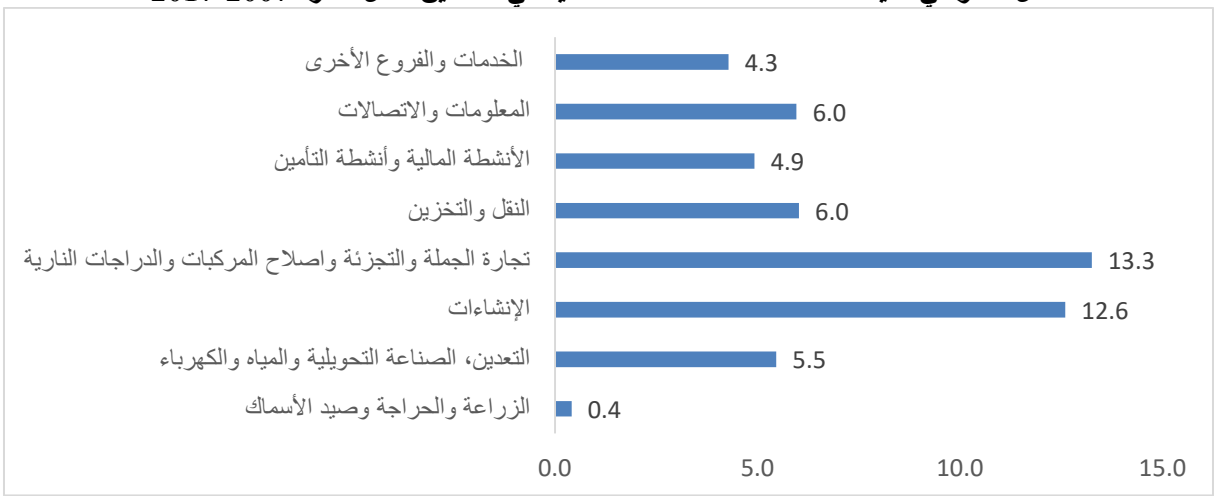

انعكس التفاوت في معدلات النمو على مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 2007-2017، حيث انخفضت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-5.5%) في العام 2017 مقارنة مع العام 2007، والصناعة (-7.2%)، والمعلومات والاتصالات (-3.6%)، والزراعة (-54.7%)، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-21.6%)، بينما ارتفعت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+45.2%) والإنشاءات (+34.5%) (تشكل أنشطة الإنشاءات المكون الأساسي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني) والنقل والتخزين (+1.0%).

المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2017:

وعند قياس المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2007-2017 في فلسطين، نجد أن قيمة معامل المرونة كانت ذات اتجاه سلبي في مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-30.2%) وهي مرونة ضعيفة ذات اتجاه سلبي، والصناعة (-69.6%) وهي مرونة متوسطة وذات اتجاه سلبي، والمعلومات والاتصالات (-31.3%) وهي مرونة متوسطة وذات اتجاه سلبي، والزراعة (-96.7%) وهي مرونة قوية وذات اتجاه سلبي، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-45.4%) وهي مرونة ضعيفة ذات اتجاه سلبي. بينما كان الاتجاه إيجابي في مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+79.5%) وهي مرونة قوية وذات اتجاه إيجابي، والإنشاءات (+39.1%) وهي مرونة ضعيفة وذات اتجاه إيجابي، والنقل والتخزين (+28.1%) وهي مرونة ضعيفة وذات اتجاه إيجابي.

المرونة في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة في فلسطين 2007-2017

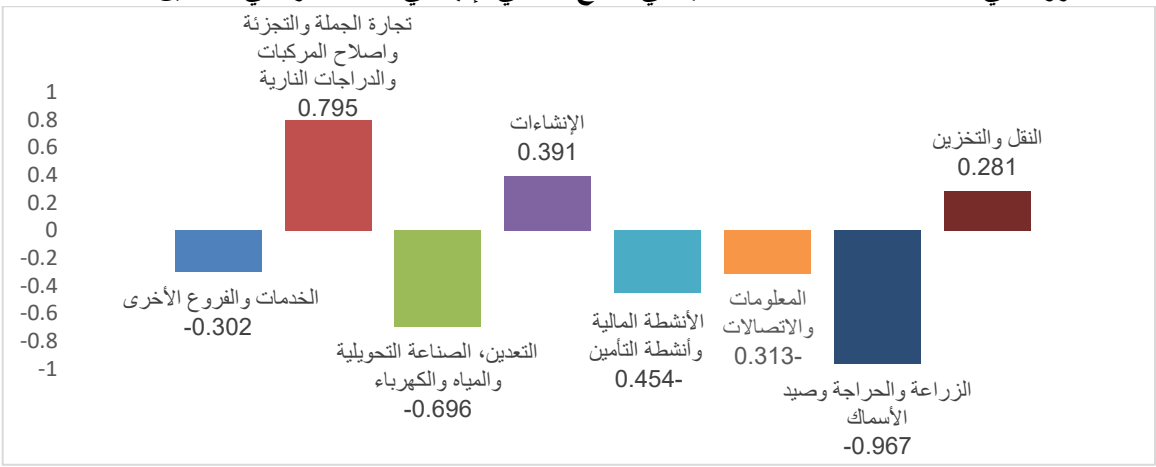

2.2.3 الاستقرار في معدلات البطالة

يعتبر عنصر العمل أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل محدودية الموارد الطبيعية والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال. وقد ارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى 27.7% في العام 2017 مقارنة مع 21.7% في العام 2007.

نسبة البطالة ومعدل التغير السنوي في نسبة البطالة في فلسطين، 2007-2017

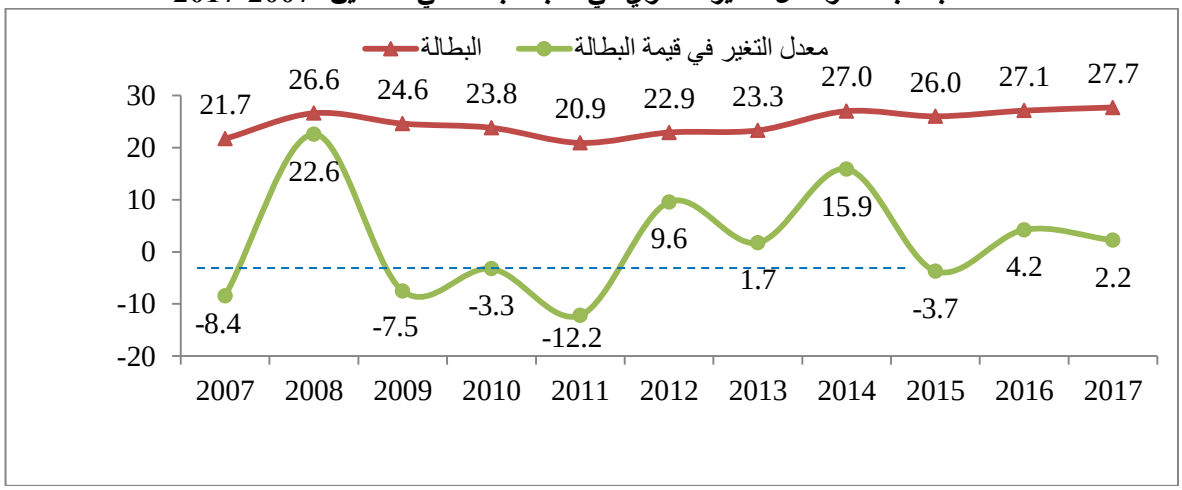

المرونة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 2007-2017

وعند قياس المرونة في قيمة معدل البطالة في فلســـطين خلال الفترة 2007-2017، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (+58.0%) وهي مرونة متوسطة ذات اتجاه إيجابي.

3.2.3 الاستقرار في التضخم

يستخدم التضخم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية في أي دولة، والتي تتأثر أداءها بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تفاوت التغير في أسعار المستهلك (التضخم) على مستوى فلسطين خلال العام 2017 مقارنة بالأعوام الذي سبقه 2007-2015، باستثناء العام 2016.

التضخم في فلسطين، 2007-2017

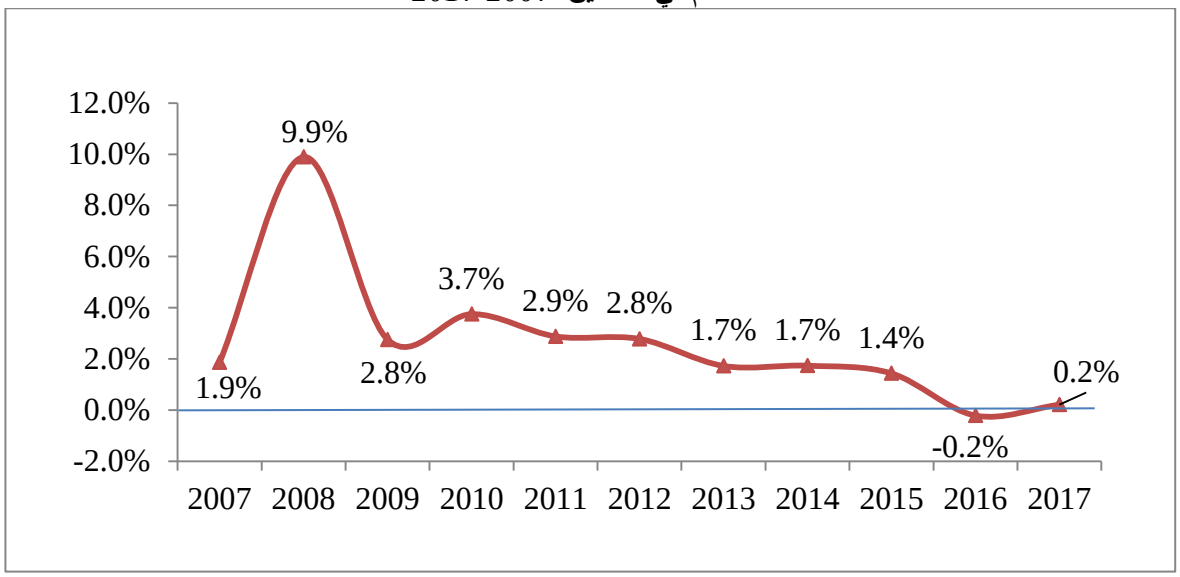

وقد كان أثر الحصار المفروض على قطاع غزة السبب الرئيسي للتذبذب في التضخم في الأسعار ليس فقط في قطاع غزة وعلى مستوى الوطن.

المرونة في التضخم في فلسطين خلال الفترة 2007-2017

وعند قياس المرونة في قيمة التضخم في فلسطين خلال الفترة 2007-2017، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (-65.1%) وهي مرونة متوسطة ذات اتجاه سلبي.

4.2.3 الاستقرار في الميزان التجاري

كما هو الحال مع باقي المؤشرات الاقتصادية كان هناك تذبذب في قيمة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2007-2017، لتصل إلى 5,374.2 مليون دولار أمريكي في العام 2017. وكما يتضح من الشكل أدناه أن العام 2011 انخفضت قيمة العجز لأقل نسبة خلال الأعوام 2007-2017، وذلك لارتفاع نسبة الصادرات إلى 31.6% في نفس العام، فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال 2012 بسبب ارتفاع نسبة الواردات لأعلى قيمة مقارنة مع السنة السابقة لها وهي الأعلى خلال الفترة (2007-2017) حيث وصلت إلى 10.1%.

معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، 2007-2017

المرونة في معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، 2007-2017

وعند قياس المرونة في قيمة التضخم في فلسطين خلال الفترة 2007-2017، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (-48.5%) وهي مرونة منخفضة ذات اتجاه سلبي.

5.2.3 الاستقرار في وضع الاستثمار الدولي

يعرّف وضع الاستثمار الدولي بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة استثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) المستثمرة في العالم الخارجي تحت مسمى (الأصول) من جهة، وأرصدة الاستثمارات المملوكة للمقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومات) والمستثمرة في فلسطين تحت مسمى (الخصوم) من جهة أخرى.

وضع الاستثمار الدولي في فلسطين في نهاية الأعوام، 2009-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

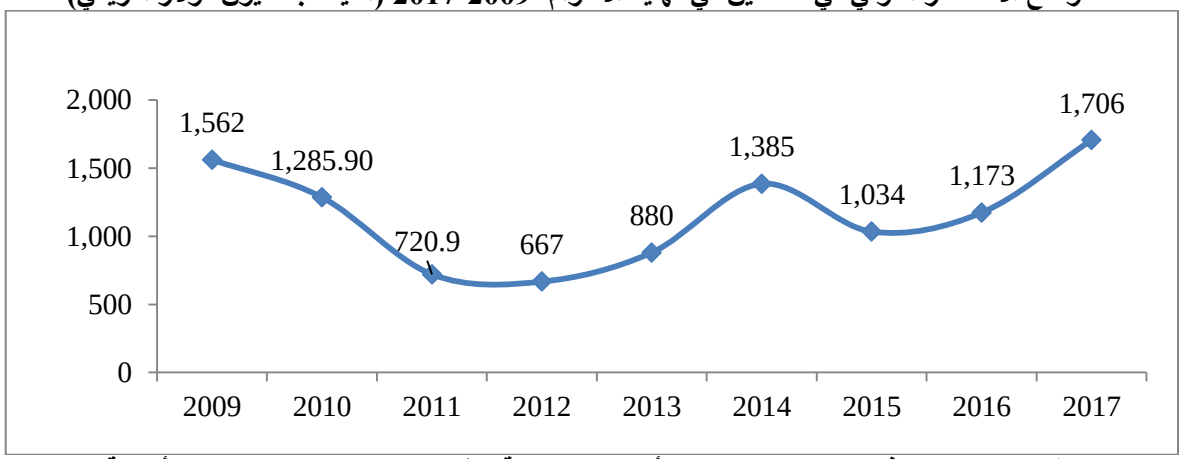

وضع الاستثمار الدولي (صافي): تساوي مجموع الأصول الخارجية مطروح منها مجموع الخصوم الأجنبية.

معدل التغير السنوي في وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2009-2017

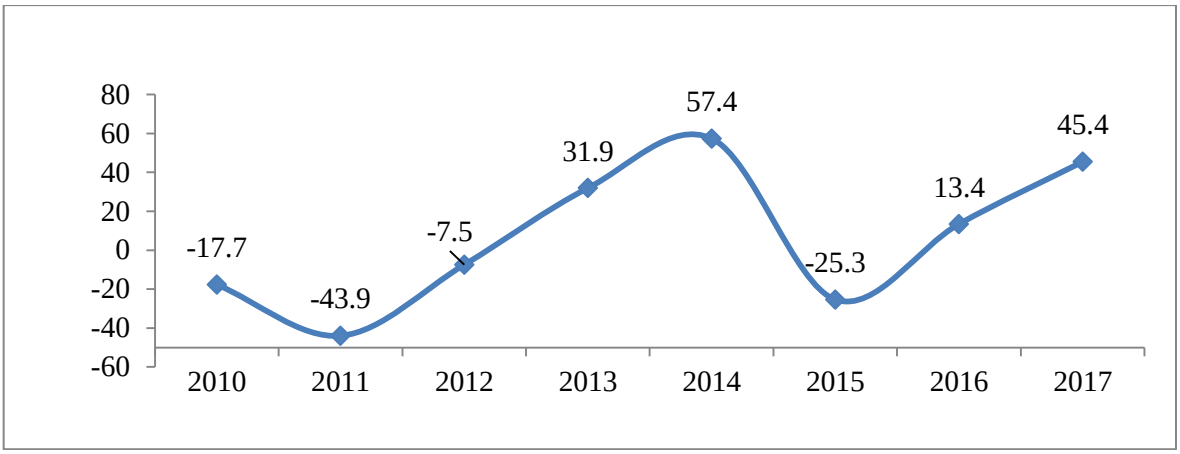

المرونة في معدل التغير السنوي في وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2009-2017

وعند قياس المرونة في قيمة التغير السنوي في وضع الاستثمار الدولي خلال 2007-2017 في فلسطين، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (+56.5%) وهي مرونة متوسطة ذات اتجاه إيجابي.

3.3 أثر مستوى الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمعات والدول

ان مستوى الاستقرار الاقتصادي متممة مستوى الهشاشة، حيث وحسب نموذج FSI يتم تقدير قيمة مستوى الهشاشة بالاستعانة على قيمة مستويات الاستقرار الاقتصادي. ولكن وكما هو النموذج هناك 12 مستوى ضمن النموذج لحساب مستوى الهشاشة. حسب بيانات مؤسسة صندوق السلام (FFP)[30] للأعوام 2006-2018 ولكافة الدول كان معامل ارتباط بين مستوى الهشاشة 92.3%.

مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI لجميع الدول، 2006-2018

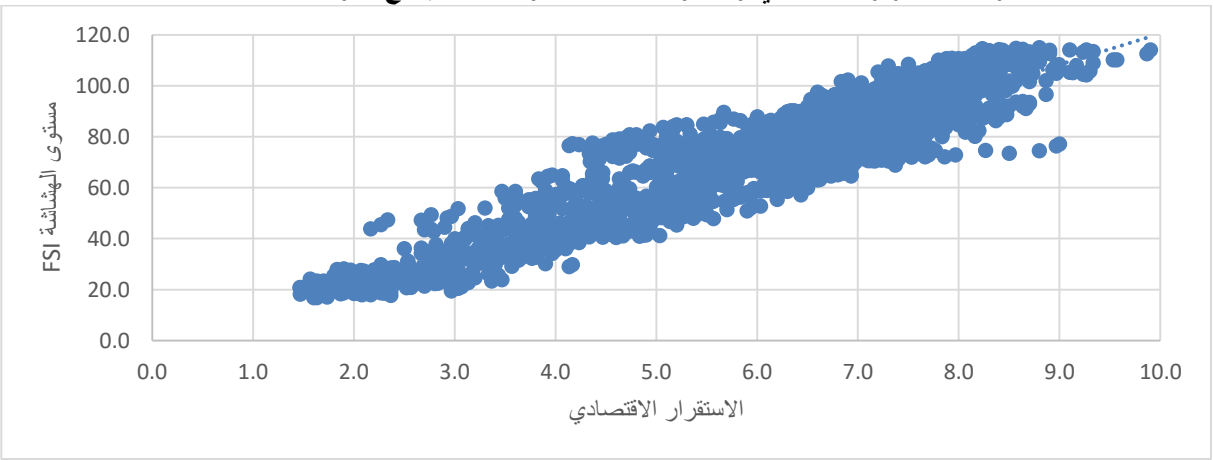

وعلى المستوى الفلسطيني كان الارتباط أقل مما هو في باقي دول العالم حيث بلغ 70.4%، والسبب في ذلك لوجود عامل كان ارتباطه أكبر وهو الاستقرار السياسي حيث بلغ 91.9%. وهذا لا يتعني أن أثر الاستقرار الاقتصادي على هشاشة المجتمع الفلسطيني ضعيف ولكنة قوي، وكافي للتأثير على مستواه.

مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI في فلسطين، 2007-2017

[30] http://fundforpeace.org/fsi/excel/

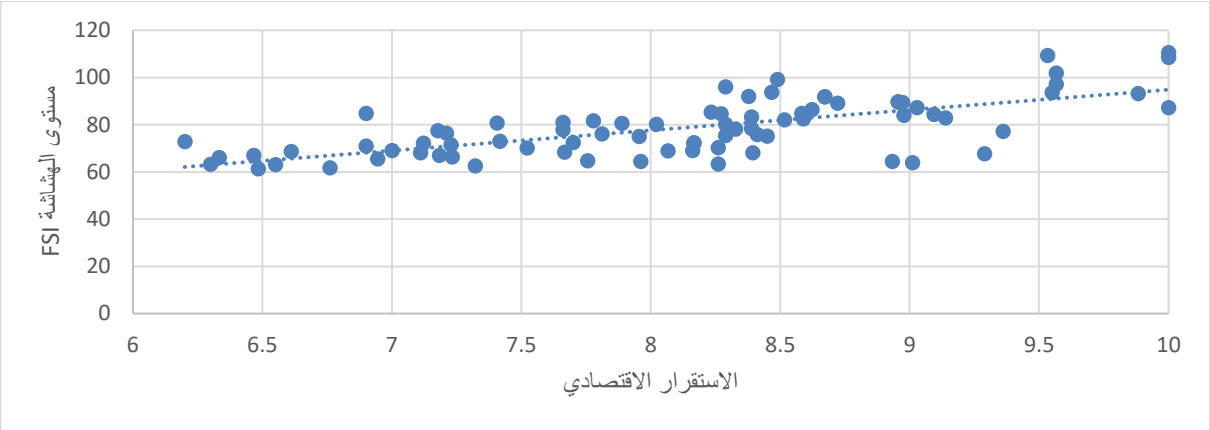

مستوى الاستقرار الساسي ومستوى هشاشة الدول FSI في فلسطين، 2007-2017

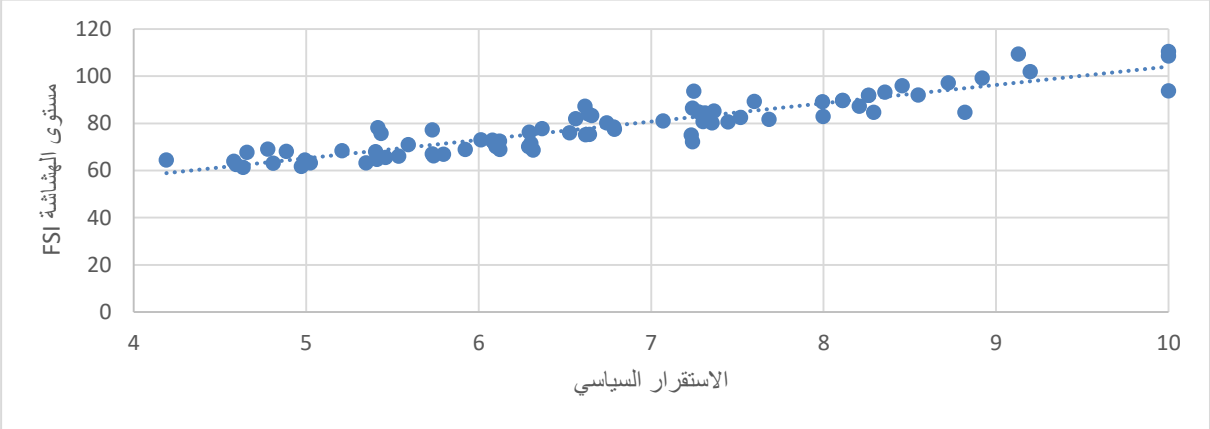

4.3 مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

تحدثنا في البنود السابقة عن أثر الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني، ولكن هذا الحديث لا يكفي ولكن يجب الحديث عن حلول لحالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، والتي قد تساعد على إحداث تغيير للحد من مستوى الهشاشة.

تم وضع مجموعة من المقترحات كمقومات لإحداث تنمية اقتصادية وعرضها على 80 مختص[31] وتم الطلب منهم ترتيب هذه المقومات كحل للحد من مستوى حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، وكان ترتيب المقومات كما يلي:

متوسط الرتب لمقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

[31] مرجع (23)

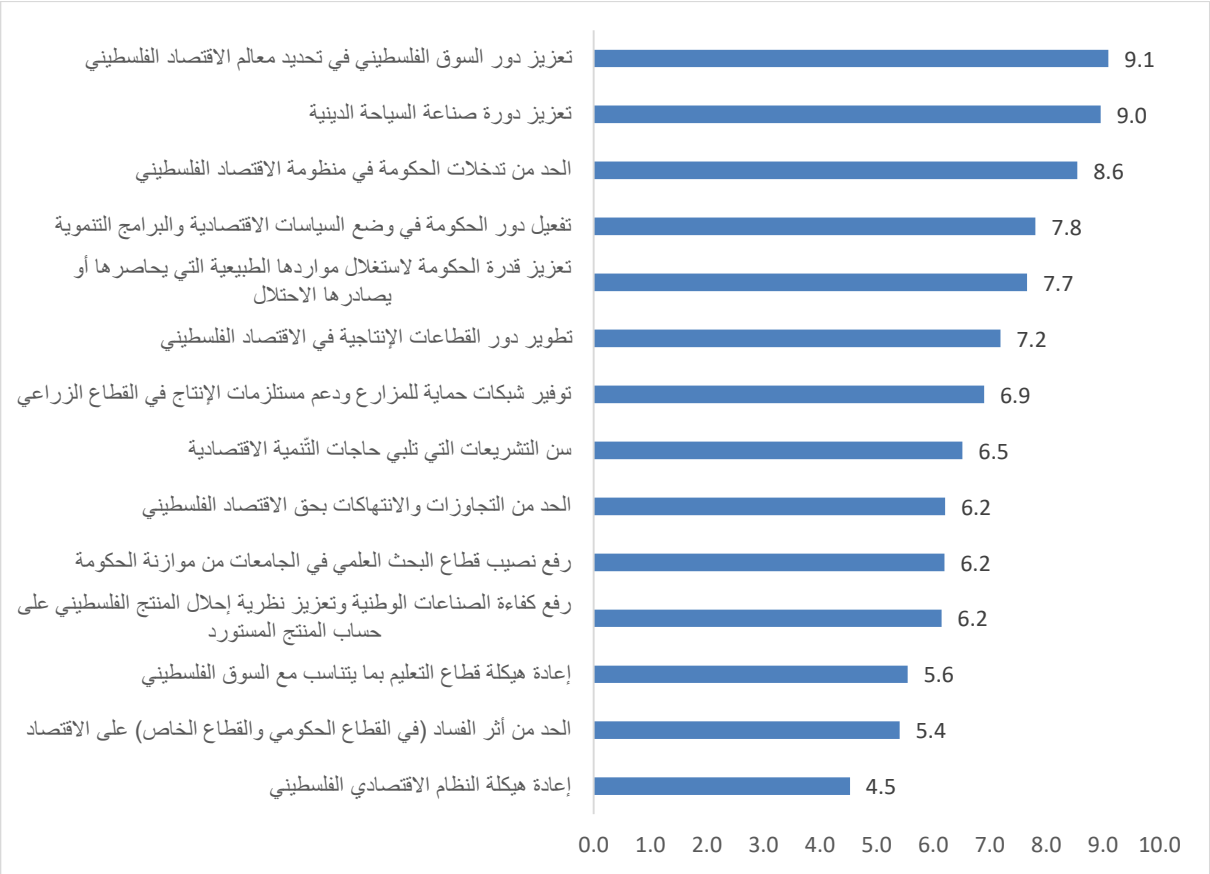

بالنظر إلى الشكل أعلاه يلاحظ أن المحور الخاص بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني حصلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية، واحتلت المرتبة الثانية الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد بمتوسط، والمرتبة الثالثة إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني.

أما موضوع تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني فقد احتل الترتيب الأخير من بين مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني حيث بلغت قيمة متوسط الرتب لها.

4. النتائج

1.4 مستوى الهشاشة والاستقرار

- بينت النتائج أن هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 قد وصلت إلى المستوى المحذر، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدول العربية المحيطة في فلسطين في تقرير الدول الهشة 2018، حيث تقع فلسطين بين الأردن ولبنان.
- كان لمستوى التدخل الخارجي والاستقرار الاقتصادي الأثر الأكبر لارتفاع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني.
- عند فحص العلاقة الترابطية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني مستوى الاستقرار الاقتصادي وقد كانت العلاقة قوية.
- كانت مستويات اغلبيه المؤشرات مرتفعة وتسبب ذلك في ارتفاع مستوى الهشاشة.

2.4 مستوى الاستقرار الاقتصادي

- كان للواقع الاقتصادي كمؤشر رئيسي أثر على مستوى الاستقرار الاقتصادي حيث أن مستوى حالة عدم الاستقرار كانت مرتفعة، حيث تأثر بواقع المناخ الاستثماري، والتضخم بالأسعار، وتكاليف السلع والخدمات الأساسية.
- أما مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية فقد كان اقل حدة علما بان مستوى حالة عدم الاستقرار له كانت مرتفعة، وقد تأثر بتكافؤ فرص التدريب الوظيفي، وممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أما بالنسبة لمستوى الاستقرار في هجرة الأدمغة فقد كان أثره اعلى من أثر تكافؤ الفرص على الاستقرار الاقتصادي، وقد تأثرت هجرة الأدمغة بالبطالة وقلة العائد المالي لهم، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، إضافة إلى عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب لهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم.
- كانت مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2017 ضعيفة وهذا يعكس مرونة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف.
- بينت النتائج أن مساهمة القطاع الزراعي والصناعي خلال الأعوام 2007-2017 في الاقتصاد الفلسطيني تتناقص بشكل سنوي. في المقابل مساهمة قطاع الخدمات تتزايد بشكل سنوي.

3.4 مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة

- أهم خمسة إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة من خلال إحداث تنمية اقتصادية:
  1. إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني.
  2. الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد.
  3. إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني.
  4. رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية إحلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد.
  5. رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة.

5. الاستنتاجات

1. حجم الضغوط التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية خلال الأعوام السابقة على شكل تدخلات خارجية كان من أكثر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع هشاشة المجتمع الفلسطيني والتي انعكست على مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي انعكست على عجلة التنمية في فلسطين.
2. هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني والذي تم ترسيخه من خلال الاعتماد على منظومة من المساعدات الإنمائية التي عززت من طرفها نظام السوق الحر أو السوق المفتوح والتي أثبتت فشلها في إدارة الاقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع الصدمات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني إما من خلال الاحتلال الذي يسعى كل يوم لتدمير المنظومة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، أو من خلال منظومة الاقتصاد العالمي والقائمة على هيمنة الاقتصاديات الكبرى والتي يعزز تبعية المنظومات الصغيرة. وذلك أكده مستوى الاستقرار الاقتصادي خلال الأعوام 2007-2017 والمطالبة بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كشرط لإحداث تنمية اقتصادية في فلسطين.
3. بالنظر إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام السابقة، نصف الاقتصاد بانه اقتصاد خدماتي وليس زراعي ولا صناعي، وهذا الاقتصاد قدرته على الاستدامة والمقاومة والتصدي للصدمات ضعيفة في حال الحديث عن منظومات اقتصادية عملاقة لا يمكن مواكبتها. وكان هذا واضح من أثر واقع المناخ الاستثماري والتضخم وتكافؤ الفرص والتي ترتب عليها مستوى منذر بشكل مرتفع للواقع الاقتصادي والذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس ضعف الاقتصاد الفلسطيني.

6. التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني ولكن يجب مراعاة الدور المحوري للحكومة لتكون قادرة على التدخل لمنع السوق من تحديد معالم النظام كما يجب أن يرتكز على كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعين الصناعي والزراعي. وكل ذلك بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الفلسطيني ولخلق حالة من الاستقرار، وبذلك يمكن الحصول على تنمية اقتصادية مستدامة في المجتمع الفلسطيني ودولة فلسطين، وبالتالي الحد من الهشاشة.
2. رفض أي مساعدات مشروطة والتصدي وبقوة لأي تدخل خارجي وبجميع أشكاله وأنواعه في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية وبالتالي منع هذه المطرقة من الطرق على هذا المجتمع الذي ضحى بالغالي والنفيس للتحرر من الاحتلال والحصول على دولة بسيادة كاملة على جميع مواردها الطبيعية والبشرية وعدم التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأطراف الأخرى، وبالتالي الحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني.

7. المراجع

1.7 المراجع العربية

1. العيسوي، ا. 2001: التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية. دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
2. نصر، ر. 2004: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، ص 5.
3. دوجلاس، م. 2000: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، جمهورية مصر العربية. ص17، ص 63.
4. المجتمعات الأوروبية، 2009: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، إيطاليا. ص 11، ص 16، ص 31، ص 71، ص 74.
5. تشومسكي، ن. 2007: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 137.
6. عبد المنعم، هـ. 2012: أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ص 3.
7. بخاري، ع. 2017: التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية. ص 50.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

2.7 رسائل الماجستير والدكتوراه

9. حملاوي، أ. 2014: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر. ص 47، ص 48.

3.7 المجلات والدوريات

10. العنبر، أ. محمد، أ. 2014: مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة. مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد 1، العدد 19، ص ص 157-188.

4.7 المصادر الأجنبية

11. The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C.
12. Messner, J. 2017: The Fragile States Index. The Fund for Peace (FFP), Foreign Policy magazine. USA,Washington, D.C.
13. Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany. P 2, P P 25-26, P 30.

5.7 المواقع الإلكترونية

14. https://data.albankaldawli.org/ 10.06.2018
15. http://www.pcbs.gov.ps/ 03.06.2018
16. http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability 20.02.2017
17. http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/291 01.02.2018
18. http://fundforpeace.org/fsi/excel/ 05.04.2018
19. https://www.raialyoum.com/index.php 01.06.2018